الموازنة بين كتاب (التاريخ الكبير)

وكتاب (الجرح والتعديل)

*مبحث فى* دراسات فى تاريخ الرواة وطبقاتهم

*إعداد / شادية بيومي حامد*

*قسم الدعوة وأصول الدين*

*كلية العلوم الإسلامية – جامعة المدينة العالمية*

شاه علم - ماليزيا

*shadia@mediu.ws*

**الخلاصة – هذا البحث يبحث فى الموازنة بين كتاب (التاريخ الكبير) وكتاب (الجرح والتعديل)
الكلمات المفتاحية – الموازنة ، الوقوف ، القضية**

**المقدمة.I**

 **الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه والتابعين ، سوف نقوم في هذا البحث بمعرفة الموازنة بين كتاب (التاريخ الكبير) وكتاب (الجرح والتعديل)**

 **.عنوان المقالII**

**والموازنة بين الكتابين: كتاب (التاريخ الكبير) للبخاري، وكتاب (الجرح والتعديل) لابن أبي حاتم تفيدنا في الوقوف على حقيقة هذه القضية، كما تفيدنا من ناحية أخرى في زيادة التعرف على الكتابين الفذين في علم الرجال، وخاصة كتاب (الجرح والتعديل) التي نحن بذكره الآن.**

**والواقع أن هذه الموازنة تظهر لنا فروقًا من نواحٍ عدة:**

**أولًا: إذا نظرنا إلى الترتيب الذي صار عليه البخاري في كتابه وجدناه يختلف عن الترتيب الذي صار عليه ابن أبي حاتم في (الجرح والتعديل)، فالبخاري ابتدأ كتابه بالمحمدين ليبتدئ برسول الله فذكر اسمه ونسبه، وبعض أحاديثه، وصفاته، وشيئًا عن تاريخ الدعوة الإسلامية، ثم استطرد بعد ذلك في ذكر المحمدين كلهم، وبعد ذكر المحمدين رتب أسماء الرواة في الكتاب كله على حروف (المعجم): أ، ب، ت،  ث، كما نص على ذلك في مقدمة الكتاب، وفي كل حرف يرتب الأسماء ترتيبًا معجميًّا باعتبار أسماء الآباء، ويخرج عن هذا الترتيب بالنسبة للصحابة } إذ يذكرهم جميعهم في أول الحرف مراعاة لمنزلتهم وشرفهم.**

**أما ابن أبي حاتم فإنه وإن كان قد اتبع الترتيب المعجمي مثل البخاري قد التزم بهذا الترتيب من أول الكتاب، فابتدأ بحرف الألف ولم يبتدئ بالمحمدين؛ لأنها تبدأ بحرف الميم؛ ولذلك أخرها إلى حرف الميم، ولم يذكر رسول الله في حرف الألف، ولا في حرف الميم باعتبار أن اسمه أحمد أو محمد؛ لأنه كتب عنه في المقدمة التي قدم بها الكتاب، واستغرقت كتابًا كاملًا أسماه (تقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل) ولم يذكر أسماء الصحابة الذين يشتركون في الحرف الأول في أول هذا الحرف كما فعل البخاري، وإنما فرقهم على الأبواب، فجعل كل من يشتركون في الاسم الواحد وفي اسم الأب في مكان واحد -كما سبق أن ذكرنا-.**

**ونجد الاختلاف أيضًا في ترتيب الرواة المسمين باسم واحد ويتشابهون في اسم الأب، وقد قدم ابن أبي حاتم لكتابه بمقدمة أخرى ذكر فيها أبوابًا عن قوانين الرواية، وعن بعض أصول علم الجرح والتعديل، وقد خلا كتاب البخاري من كل ذلك.**

**وهكذا يطالعنا الاختلاف بين الكتابين منذ الصفحات الأولى منهما.**

**ثانيًا: يحتوي كتاب (التاريخ الكبير) على اثني عشر ألفًا وخمس عشرة ترجمة، أما (الجرح والتعديل) فيزيد على ذلك كثيرًا؛ إذ يحتوي على ثمانية عشر ألفًا وأربعين ترجمة، فهو يزيد على تراجم البخاري بمقدار خمسة آلاف وسبعمائة وخمس وعشرين ترجمة، وهي زيادة ليست بالقليلة؛ لأنها تقرب من نصف ما في البخاري من تراجم، وإذا استطردنا في التفصيلات فإننا نجد أن عدد من ترجم لهم البخاري ممن يسمون محمدًا ثمانمائة وواحدة وسبعون ترجمة، مع أن عدد من يسمى بهذا الاسم في (الجرح والتعديل) ألف وثلاثمائة وتسعة وعشرون بزيادة قدرها أربعمائة وثمان وخمسون ترجمة، كما ذكر البخاري مثلًا اسم واحدًا يسمى أحمد بن أحمد، ولكن ابن أبي حاتم ذكر خمسة رواة يسمون بهذا الاسم، وهذا يدلنا على أن ابن أبي حاتم رأى أن البخاري لم يستوعب في كتابه كل أسماء الرواة، فأحس بالحاجة إلى مؤلف يضم ما أهمله البخاري، ومن اشتهر بالرواية بعد البخاري ممن أدركهم ابن أبي حاتم ولم يدركهم الأول، فأبو محمد عاش بعد البخاري أكثر من سبعين عامًا.**

**ثالثًا: وليس الاختلاف في الكم فقط بل في الموضوع أيضًا؛ لأن البخاري في كتابه يهتم بنواحٍ لا يهتم بها ابن أبي حاتم، كما أن الأخير يهتم بما لا يهتم به البخاري، يذكر البخاري في (التاريخ الكبير) اسم الراوي، وشيوخه، وتلاميذه، وفي خلال ذلك يذكر بعض الآثار التي رواها ذلك الراوي أو التي رويت عنه، ولا يذكر البخاري غالبًا حكمًا على ذلك الراوي، ولا أقوال الأئمة في تعديله أو تجريحه، أما ابن أبي حاتم فهو مثل البخاري في ذكر تلاميذ الراوي وشيوخه، ولكنه يزيد أكثر مما ذكر البخاري، ويختلف عن البخاري في كونه لا يذكر غالبًا شيئًا عن الآثار التي يرويها، إنما يشير إشارة ويهتم بناحية هامة ربما كانت الهدف الرئيس من تأليف كتابه، وهي ذكر أقوال أئمة الجرح والتعديل في الراوي، وحكمهم عليه.**

**ولا شك أن كتاب (الجرح والتعديل) يؤدي وظيفتين هامتين هما: تاريخ الرواة، والحكم عليهم، بينما اقتصر البخاري غالبًا على الوظيفة الأولى وإن كانت أكمل عنده منها عند ابن أبي حاتم في نواحٍ دون أخرى.**

**نضيف إلى ذلك أن كتاب ابن أبي حاتم فيه نقد ليس بالقليل لكتاب البخاري، وقد رأى ابن أبي حاتم أن أباه وأبا زرعة رأيَا بعضَ الأوهام في (التاريخ الكبير) ودون رأيهما فيها، فرأى ابن أبي حاتم أن يسجل بعضها في (الجرح والتعديل)، وإن كان قد ألف كتابًا كاملًا عن هذه الأخطاء عن أبي زرعة وأبيه، كما أن في كتاب (الجرح والتعديل) نقدًا لكتاب آخر من كتب البخاري، وهو كتاب (الضعفاء)، فقد دون لأبيه آراء يخالف فيها البخاري؛ حيث جعل الأخير بعض الرواة ضعفاء ورآهم أبو حاتم عدولًا، أما الكتاب الذي ألفه في نقد البخاري فهو كتاب (بيان خطأ محمد بن إسماعيل البخاري)، وقد طبع هذا الكتاب.**

**ولا نريد أن ننفي وجود أي تأثير لكتاب البخاري على ابن أبي حاتم، بل هناك بلا شك بعض التأثير؛ لأن الأخير ابتدأ عمله وأمامه عمل منظم على نحو فريد ربما لم يسبق إليه، حتى إن بعض مشايخ البخاري سماه سحرًا حين دخل به على الأمير عبد الله بن طاهر، فاستفاد ابن أبي حاتم من هذا النظام في صورته العامة؛ لأنه مما لا شك فيه أنه قرأه كما قرأه أبو زرعة وأبو حاتم أبوه. فالتأثير واقع من هذه الناحية الشكلية، وفي بعض المنهج فقط.**

**أما من ناحية المادة فقد كان ما عند ابن أبي حاتم مما حصله من شيوخه ما يكفيه الإغارة على كتاب (التاريخ الكبير) وأخذ نصوصه، وإذا كان هناك تشابه في الأسماء أو في بعض ما يتعلق بالرواة وتاريخهم، فهذا أمر يمكن أن يحدث حتى لو لم يطلع ابن أبي حاتم على كتاب البخاري؛ لأن الاثنين يستقيان من مصادر واحدة سواء من ناحية الكتب أو من ناحية الشيوخ، وقد كانت سرقة الكتب أي: أخذ ما فيها دون سماع ودون نسبة ما أخذ إلى صاحبه من أعمال التي تنزل بمنتكبيها إلى أدنى مراتب التجريح، فكيف يفعل حافظ مثل ابن أبي حاتم الذي ينسب كل عمل إلى صاحبه، ولا يبيح لنفسه أن يكون مدلسًا؟ فلا ينسب لنفسه سؤالًا للشيخ سأله به غيره وهو حاضر في المجلس، ولم يعرف عنه قط نقيصة من نقائص بعض الرواة.**

**أضف إلى ذلك أن أبا حاتم وأبا زرعة وتبعهما عبد الرحمن بن أبي حاتم في ذلك قد ترك حديث البخاري؛ لأنه قال باللفظ في القرآن، فكيف يترك ابن أبي حاتم حديثه، ثم يأخذ منه تاريخ الرواة؟**

**الذي يتصوره العقل أن أبا حاتم وأبا زرعة قد سمعَا بكتاب البخاري، وسمعا ما أثير حوله من نقد وما يقال فيه من نقص، فقرآ هذا الكتاب، ورأيا أنهما لو ذكر ما عندهما من معرفة عن الرواة، ونبهَا على أخطائه لأنتج عملًا فيه خدمة كبيرة للعلماء، فقام بهذا العمل، وأضاف الكثير من الرواة، وجاء ابن أبي حاتم فاستفاد من عمل أبي حاتم وأبي زرعة كما استفاد من عمل غيرهم من العلماء، فجاء عمله على هذه الصورة التي تبدو أصالته فيها واضحة، ويخيل إلينا أنا ما أجاب به ابن عبدويه على ما قاله أبو أحمد الحاكم فيه مجانبة للحق والصواب، يقول ابن عبدويه للحاكم: يا أبا أحمد، إن أبا زرعة وأبا حاتم لما حمل إليهما (تاريخ البخاري) قال: هذا علم لا يستغنى عنه، ولا يحسن بنا أن نذكره عن غيرنا، فأخذ عبد الرحمن يسألهما عن رجل بعد رجل، وزاد فيه ونقص.**

**إن ما جاء عن أبي زرعة وأبي حاتم من أحكام وإفادات ليس كله على صورة سؤال عبد الرحمن وجوابهما، ولو كان الأمر كما قال ابن عبدويه لجاء الكتاب على صورة كتاب (علل الحديث) لابن أبي حاتم، أي: على هيئة سؤال وجواب، ولكن ابن أبي حاتم يقول في أغلب كتاب (الجرح والتعديل): سمعت أبي يقول ذلك، دون أن يقدم لإفادة أبيه بسؤال منه، ومما يدل على أن الأمر ليس كما يصور ابن عبدويه أن السؤال على حال بعض الرواة للإمامين كان من غير ابن أبي حاتم، فالأخير مثلًا يقول في موضع من هذا الكتاب: سئل أبو زرعة؛ فقيل له: هذا الذي تقول سئل أبو زرعة سأله غيرك وأنت تسمعه، أو سأله وأنت لا تسمع؛ فقال: كلما أقول: سئل أبو زرعة، فإني قد سمعته منه، إلا أنه سأله غيري بحضرتي، فلذلك لا أقول: سألته، فلا أدلس بوجه ولا سبب.**

**بالإضافة إلى هذا فقد كان في إجابة ابن عبدويه بعض الاتهام للإمامين الجليلين أبي زرعة وأبي حاتم عندما ذكر أنهما أخذ عمل البخاري فزاد فيه ونقص، ثم ينسبان هذا العمل إليهما ولا يذكران عن صاحبه الحقيقي، وهو البخاري، من أجل هذا يبدو أن ما قاله الأستاذ المعلم تعليقًا على هذا الجواب حقٌّ، قال: وأما جواب ابن عبدويه الوراق فعلى قدر نفسه لا على قدر دينك الإمامين أبي حاتم وأبي زرعة، ولا نذهب إلى ما ذهب إليه الأستاذ عبد الرحمن بن يحيى المعلمي حين رجح أن موقف بعض المحدثين من البخاري لقوله باللفظ في القرآن هو الذي جعل ابن أبي حاتم لا ينسب أحكامًا للبخاري أخذها في كتاب (الجرح والتعديل)، وأن أبا حاتم يقف على ما حكم به البخاري فيراه صوابًا في الغالب فيوافقه عليه، لا نذهب إلى ذلك؛ لأن هذا يتناقض مع موقف لأبي حاتم وابنه، وهو أن ابن أبي حاتم حينما أخذ انتقاد أبي زرعة لما في (التاريخ الكبير) وعرضه على أبيه أبي حاتم، كان يوافق في بعض الرواة ويخالف أبا زرعة، وقد نص على ذلك ابن أبي حاتم فذكر موافقة أبيه البخاري، ولم يجد أي مانع من ذكر ذلك وروايته.**

**وجدير بالذكر أن الأستاذ المعلمي يعلم هذا الموقف جيدًا؛ لأنه هو الذي حقق الكتاب (بيان خطأ محمد بن إسماعيل البخاري في تاريخه) كما لا نرى ما يراه الأستاذ من أن تأثر ابن أبي حاتم بالبخاري يتعدى الترتيب وسياق كثير من التراجم إلى غير ذلك؛ لأن التأثر لا يتعدى مطلقًا التأثير الشكلي الذي قلناه، والذي عبر عنه الأستاذ المعملي بالترتيب وسياق كثير من التراجم، وأما عبارة "غير ذلك" فنرى أنه لا داعي لها؛ لأنها لا تمثل حقيقةً أو وجهًا حقيقيًّا من وجوه التأثير.**

**وإذا رجعنا إلى جواب ابن عبدويه مرة أخرى وجدنا أننا في حاجة إلى مناقشة ما يوحيه ذلك الجواب، فكلامه يوحي بأن كتاب (الجرح والتعديل) وإن كان غير كتاب (التاريخ) فإنما هو لأبي حاتم وأبي زرعة، وليس لابن أبي حاتم فيه شيء، فهل هذا صحيح؟ وهل كل ما في (الجرح والتعديل) لهذين الإمامين كما يوحي كلام ابن عبدويه؟**

**لقد ذكرنا -فيما سبق- ما يجيب على هذا السؤال، ولكننا هنا نريد أن نزيد هذا الأمر إيضاحًا فنبين ما قدمه ابن أبي حاتم من جهد مستقل في هذا الكتاب عن الرواة، وخاصة ذلك الجهد الذي قدمه نتيجة لخبرته، ونبادر فنقول: إن جهد أبي زرعة وأبي حاتم لا يتعدى ثلث الكتاب والباقي هو جهد لابن أبي حاتم.**

**ويتجلى هذا الجهد في عدة أمور:**

**أولها: أنه استقل ببعض التراجم، فلم يكن فيها شيء لأبي زرعة وأبي حاتم، كما ينسب شيئًا من هذه التراجم إلى أحد من الأئمة الآخرين، ومن هذه التراجم: ترجمة إبراهيم بن هانئ النيسابوري أبو إسحاق نزيل بغداد، قال فيها: روى عن المقرئ، ومحمد بن كثير المصيصي، وأبي غسان، وعبيد الله بن موسى، وأبي عاصم النبيل، وأبي نعيم، وعفان، وسعيد بن عفيل، وحجاج بن ناصر، سمعت منه ببغداد في الرحلة الثانية، وهو ثقة صدوق.**

**ثانيها: أنه كثيرًا ما يشترك مع أبيه في تقديم المادة المترجم عنه، فمثلًا ترجمة حوشب بن سيف أبي روح السكسكي المعافري، يقول: شامي روى عن فضالة بن عبيد، ومعاوية، وعبد الرحمن بن خالد بن الوليد، وعن رجل من السكاسكي عن معاذ بن جبل، وعن شداد بن أفلح المقرئ، روى عنه صفوان بن عمرو، سمعت أبي يقول بعض ذلك، وبعضه من قِبْلي، ويتكرر ذلك في الكتاب، وإذا كنا لا نقدر أن نفرق في هذه الترجمة بين ما لأبي حاتم وما لابنه، فإننا نضع أيدينا على ذلك في بعض التراجم؛ حيث يورد ما قاله أبوه في الترجمة، ثم يعقب على ذلك بما عنده، ويتجلى ذلك في مثل هذه الترجمة إبراهيم بن المختار الرازي من أهل الخوار، روى عن شعبة، والثوري، وابن جريج، وابن إسحاق، وعنبسة بن الأزهر، روى عنه فروةُ بن المغراء، ومحمد بن سعيد الأصبهاني، سمعت أبي يقول ذلك، قال أبو محمد -يعني: ابن أبي حاتم-: روى عنه هشام بن عبيد الله الرازي، وسعيد بن محمد الجرمي، ومحمد بن عبد الله بن أبي جعفر الرازي، وعمرو بن رافع.**

**ثالثها: كما أن له أيضًا بالإضافة إلى ذكر شيوخ بعض الرواة وتلاميذهم بعض الأحكام عليهم معدلًا أو مجرحًا لهم، وهذا غالبًا خاص بالرواة الذين عاصرهم، وقد كانت له أحكام على ما يزيد على الأربعمائة راوي.**

**رابعًا: وتتجلى أصالة ابن أبي حاتم هنا حين نراه يخالف أباه في بعض الأحكام التي يصدرها على الرواة، فيضعهم في منزلة غير المنزلة التي وضعهم فيها أبوه، فمثلًا قال ابن أبي حاتم في عباد بن وليد بن خالد: صدوق، وقال عنه أبو حاتم: شيخ، وهذه في منزلة، وتلك في منزلة، كما نعرف ذلك في ترتيب ألفاظ (الجرح والتعديل) عند ابن أبي حاتم، وقال ابن أبي حاتم في علي بن الحسين بن الحر بن أشكاب: صدوق ثقة، وقال عليه أبو حاتم: صدوق، فابن أبي حاتم وضعه في مرتبة أعلى من المرتبة التي وضعه فيها أبوه.**

**خامسًا: وتتجلى أصالتُه أيضًا حين يرجح بعض أقوال الأئمة على قول أبيه، ويتضح ذلك في ترجمة حريث بن مالك المازني، يقول أبو حاتم فيه: حريث بن مالك المازني أبو هنيدة، وقيل: البراء بن نوفل، قال أبو محمد بن أبي حاتم: والصحيح أن أبا هنيدة اسمه البراء بن نوفل فيما حدثنا علي بن الحسن بن أحمد بن حنبل أنه قاله، فقد رجح قول الإمام أحمد على قول أبيه، وأحيانًا كان ينبه على خط وقع فيه أبوه مما يدل على أنه لا يأخذ قوله قضية مسلمة، فقد قال أبوه في ترجمة عبد الله بن شريح: ثم أجمعوا على نسبه؛ فقالوا: إنه قيس بن زائدة الأصم، ويعقب أبو محمد على هذا القول بقوله: وكيف أجمعوا، وقد حكينا عن ثلاثة نفر خلاف ذلك: محمد بن إسحاق، وعلي بن المديني، والحسن بن واقد؟!**

**سادسًا: الكثير الغالب من أحكام أئمة الجرح والتعديل غير أبي حاتم وأبي زرعة، وهو يستغرق نصف الكتاب تقريبًا يرجع جهده فيه في جمعه وتصنيفه لابن أبي حاتم، فقد اتصل بالتلاميذ الذين رووا علم هؤلاء -كما ذكرنا من قبل- ونقل هذه الأحكام مسندة إليهم بسند خالٍ من أبيه وأبي زرعة غالبًا.**

**ولنأخذ مثلًا لذلك، يرينا كيف تعددت المصادر التي استخدمها ابن أبي حاتم في تأليف كتابه، وهذا المثال هو: ترجمة الإمام أحمد بن حنبل، وقد اخترنا هذه الترجمة؛ لأن معرفة أبي زرعة وأبي حاتم بعلم ذلك الإمام معرفة واسعة، يقول أبو بكر الخلال معبرًا عن هذا: وكان عالمين بأحمد بن حنبل يحفظان حديثه كله، فلو كان ابن أبي حاتم يعتمد عليهما اعتمادًا كليًّا في كتابه لأخذ معرفته مع الإمام واكتفى بما يقولان عنه، ولقد استغرقت هذه الترجمة في الكتاب صفحتين تقريبًا، وهي من التراجم الكبيرة في الكتاب، ماذا لأبي حاتم ولأبي زرعة؟ وماذا لغيرهما مما جمعه ابن أبي حاتم وصنفه؟**

**ابتدأ ابن أبي حاتم هذه الترجمة ببيان من روى عنهم الإمام أحمد، وبيان موطنه، ثم قال: سمعت أبي وأبي زرعة يقولان ذلك، ويقولان: كتبنا عنه، ثم يذكر هو أنهما رويا عنه واستغرق كل هذا ثلاثة أسطر تقريبًا، ثم انتقل ابن أبي حاتم بعد ذلك إلى شيوخه الآخرين ينقل عنهم ما رواه عن شيخهم الإمام أحمد، أو عن شيوخهم عنه، فذكر في ذلك ست روايات تبين قيمة علم الإمام ومنزلته بين علماء عصره، ثم يروى عن أبيه أنه سئل عن أحمد بن حنبل؛ فقال: هو إمام، وهو حجة، فالسؤال ليس منه، وإنما هو من غيره وهو يسمع، ولا يروي في خلال ذلك إلا قولين له سمعهما منه في الإمام أحمد.**

**سابعًا: ولم تكن أقوال الأئمة ينقلها ابن أبي حاتم فقط، وإنما كان يرجح بعض أقوالهم على بعض، أو كان يفسرها ويبين ما بُنيت عليه من أساس، فقد روى والده أن مصعب بن سعيد الحراني قال: قال لي عبيد الله بن عمرو: قال سفيان: عبد الكريم عن زياد بن أبي مريم: في الندم توبة، قلت له: إنما هو ابن الجراح، قال عبيد الله: وقد رأيت أنا زياد بن الجراح، ووهم ابن عيينة، فروى عن عبد الكريم الجزري؛ فقال: عن زياد بن أبي مريم، فعقب ابن أبي حاتم على هذا القول بما يدل على أن ابن عيينة لم يهم؛ فقال: قد روى هذا الحديث سفيان الثوري عن عبد الكريم الجزري؛ فقال: عن زياد بن أبي مريم، كما رواه ابن عيينة، فدل على أن عبد الكريم قال مرة: زياد بن الجراح، ومرة قال: زياد بن أبي مريم، ثم أردف بما يدل على الصحيح من ذلك؛ فقال: والصحيح زياد بن الجراح.**

**ومن أمثلة ذلك أيضًا: أن أبا حاتم حكم على ربيع بن حبيب أبي سلمة بأنه ليس بقوي، وأن أحاديثه عن نوفل بن عبد الملك عن أبيه عن علي عن النبي  مناكير، ونوفل مجهول، وقال عنه يحيى بن سعيد القطان قريب من هذا القول: تعرف وتنكر، وقال الإمام أحمد عن هذا الراوي: ما أرى به بأسًا، وقال يحيى بن معين عنه: ثقة، قال: علي بن المديني ثقة، وعقب ابن أبي حاتم بما يبين الأساس الذي بني عليه حكم الإمامين الأولين؛ فقال: اتفاق أحمد ويحيى على توثيقه يدل على أن إنكار حديثه عن نوفل ليس منه، وأنه من نوفل بن عبد الملك، فمن هذا نفهم أن أبا حاتم ويحيى بن سعيد نظرَا إلى أنه يروي أحاديث منكرة، فحكم عليه بهذا الحكم، وأن الباقين نظروا إلى أن ما يرويه من أحاديث منكرة ليس له ذنب في رواياتها، وإنما الذنب على الراوي الذي قبله -أو بعبارة أخرى: فوقه- وهو نوفل بن عبد الملك، فالإنكار جاء منه.**

**كل هذا يقنعنا بأن ابن أبي حاتم لم يعتمد على أبيه وأبي زرعة فقط في عمل كتابه، وأن الأمر لم يكن كما قال ابن عبدويه: أقعدا عبد الرحمن يسألهما عن رجل بعد رجل، وزاد فيه ونقص.**

**وأخيرًا قبل أن نقرأ بعض النماذج نقول: لا شك أن في كلا الكتابين أوهام، فكتاب (الجرح والتعديل) كتاب كبير لعله يحتوي على قريب من عشرين ألف ترجمة، ومعظم التراجم مأخوذ من أسانيد الأخبار المتفرقة، والرواة قد يصحف بعضهم بعض أسماء رجال الإسناد أو يحرفها، وقد ينسب الرجال إلى جده أو جد أبيه، وقد ينسب تارة إلى قبيلة، وتارة إلى أخرى... إلى غير ذلك مما يوقع المحدث في الوهم.**

**وقد وقع البخاري من ذلك أشياء تعقبها ابن أبي حاتم في كتاب على حدة -كما سبق أن ذكرنا- وكذلك الخطيب كتاب (أوهام الجمع والتفريق) يعني: أن يُجعل الرجل اثنين فأكثر، أو يُجعل اثنان فأكثر واحدًا، وقد وقع في كتاب (الجرح والتعديل) أوهام من هذا الضرب، وغيره ليست بالكثيرة، منها ما قد نبه عليه أهل العلم ممن جاء بعد ابن أبي حاتم كجعله ترجمة لجعفي بن السعد العشيرة على أنه صحابي، وإنما هي قبيلة سميت بجد جاهلي قديم، وكذكر ترجمة لدقرة على أنها رجل، وإنما هي امرأة، ومنها ما تبعوه عليه كذكر ترجمة حارثة بن عمرو من بني ساعدة قتل يوم أُحد، وإنما هذا اسم جاهلي قديم وقع في نسب بعض شهداء أُحد، ومنها ما لم ينبهوا عليه كذكره ترجمة لشميسة على أنه اسم رجل، وإنما هي امرأة، وقع له عن ابن معين أنه قال: شميسة ثقة، فظن أنه اسم رجل، وفي (التهذيب) ترجمة لشميسة في النساء ولم يذكر توثيق ابن معين لها، كأنهم لم يعثروا على هذه الترجمة؛ لأنها في غير مظنتها، وأكثر ما وقع الوهم في عد الرجل واحدًا واثنين، ذكر لجنيد بن علاء بن أبي دهرة ترجمة في بابه، وذكر له ترجمتين في باب حميد: إحداهما حميد بن أبي دهرة، والأخرى حميد بن العلاء، فجعل الواحد ثلاثة، وذكر ترجمة لحفص بن سلم، ثم عاده باسم حفص بن مسلم... إلى غير ذلك. يقول محقق الكتاب: وقد نبهت في حواشي ما حققته من الكتاب على ما ظهر لي من ذلك.**

**المراجع والمصادر**

1. **(علم رجال الحديث)**

**تقي الدين الندوي المظاهري، المدينة المنورة، مكتبة الإيمان، 1987م.**

1. **(علم الرجال وأهميته)**

**عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني, دار الراية للنشر والتوزيع, 1417هـ.**

1. **(علم طبقات المحدثين: أهميته وفوائده)**

**أسعد سالم يتم، مكتبة الرشد, 1994م.**

1. **(تاريخ خليفة بن خياط)**

**خليفة بن خياط الشيباني، تحقيق: أكرم ضياء العمري, بيروت، مؤسسة الرسالة, 1977م.**

1. **(الطبقات)**

**خليفة بن خياط الشيباني، الرياض، دار طيبة،1982م.**

1. **(التاريخ الكبير)**

**عبد الله بن اسماعيل بن ابراهيم البخاري، بيروت، دار الكتب العلمية، 1884م.**

1. **(الجرح والتعديل)**

**عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس أبو محمد الرازي التميمي، بيروت، دار إحياء التراث العربي، 1952م.**

1. **(مناهج المحدِّثين في رواية الحديث بالمعنى)**

**عبد الرزاق بن خليفة الشايجي، بيروت، دار ابن حزم للطباعة والنشر، 1419هـ.**

1. **(الضوء اللامع المبين عن مناهج المحدثين)**

**أحمد محرم الشيخ ناجي, مطبعة الصفا والمروة, 2001م.**

1. **(من روى عن أبيه عن جده)**

**الزين أبو العدل قاسم بن قطلوبغا، تحقيق: فيصل الجوابرة، المعلا، الكويت، مكتبة ابن سعد محمد بن سعد، 1988م.**

1. **(الرواة من الأخوة والأخوات)**

**علي بن المديني أبو داود السجستاني، تحقيق: باسم فيصل الجوابرة، دار الراية للنشر والتوزيع، 1988م.**

1. **(الكنى والأسماء)**

**محمد بن أحمد الدولابي،حيدر آباد، دائرة المعارف النظامية، 1322هـ.**

1. **(طبقات الحنابلة)**

**محمد بن محمد بن الحسين البغدادي أبو يعلى الحنبلي، مطبعة السّنة المحمدية، 1371هـ.**

1. **(الطبقات الكبرى)**

**ابن سعد محمد بن سعد، تحقيق: إحسان عباس، دار بيروت للطباعة والنشر، 1405هـ.**